منظمة التعاون الإسلامي

OIC/COMCEC-FC-36/2020 الأصل: إنجليزي

تقرير الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

المقدم إلى
الاجتماع السادس والثلاثين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك)

اجتماع افتراضي، الجمهورية التركية
2020/10/ 21-20

فهرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
أولا	مقدمة	1
ثانيا	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	2
ثالثا	التوظيف والإنتاجية	7
رابعا	التجارة الإسلامية البينية والاستثمار الإسلامي البيني	8
خامسا	تنمية قطاع السياحة	16
سادسا	التعاون في مجال النقل	18
سابعا	دور القطاع الخاص	20
ثامنا	برامج التخفيف من وطأة الفقر	23
تاسعا	سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي	27
عاشرا	المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة	28
الحادي عشر	خاتمة	31
	ملحق	

أولاً- مقدمة

1- يتضمن تقرير الأمين العام أحدث الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي منذ انعقاد الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة لكومسيك في إسطنبول بتركيا في الفترة من 25 إلى 28 نوفمبر 2019. وتهدف هذه الإجراءات إلى متابعة تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي 2025، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية وكومسيك وغيرها من الاجتماعات الوزارية في منظمة التعاون الإسلامي.

2- إضافة إلى سلسلة التدخلات التي نفذتها مؤسسات المنظمة ذات الصلة من خلال المشاريع الجارية في مجالات التجارة، والاستثمار، والبنى التحتية وتنمية الصناعات الزراعية والتمويلات الصغرى وعقد المنتدى السادس للتمويل الاجتماعي الإسلامي، ومؤتمر منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى للاستثمار العام والخاص، ومعرض الحلال السابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والمعرض التجاري السادس عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، وبلورة إطار للتعاون المشترك بين الدول الأعضاء في المنظمة حول تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية، كلها إجراءات احتلت مكانًا بارزًا في جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد سلط التقرير الضوء أيضاً على الأنشطة الأخرى المنفذة خلال الفترة قيد الاستعراض في مجالات تشمل تنمية القطاع الخاص، وتنفيذ مبادرات منظمة التعاون الإسلامي الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر وبرامجها الخاصة بالتنمية الإقليمية، وإحداث آلية دائمة للمنظمة في مجال تسوية المنازعات التجارية، وتقديم المساعدة الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد، من بين أمور أخرى. إذ تسببت هذ الجائحة في إحداث تحديات هائلة للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية العالمية وستكون لها عواقب فورية على تنفيذ برامج ومشاريع منظمة التعاون الإسلامي في الوقت المناسب. وفي هذه الأوقات الصعبة، تقف منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها على أهبة الاستعداد وقد عقدت العزم على استخدام مواردها المتاحة لمساعدة ودعم الجهود الجماعية للدول الأعضاء لمكافحة هذه الجائحة.

3- ويشمل التقرير أيضاً الأنشطة الرامية إلى الارتقاء بنسبة التجارة الإسلامية البينية إلى 25 في المائة بحلول عام 2025، بما في ذلك الهدف المتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة عقب التنفيذ المتوقع لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. أما البرامج الأخرى التي تم إعدادها وتنفيذها خلال السنة قيد الاستعراض فتهم مجالات التصنيع، والتعاون في قطاع النقل، والطاقة، والسياحة، والعمل، والتوظيف، والضمان الاجتماعي، ودور القطاع الخاص وتنمية ريادة المشاريع.

4- وسوف يتناول هذا التقرير، علاوة على مختلف الأنشطة التي نفذتها الأمانة العامة خلال الفترة قيد الاستعراض، أنشطة العديد من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي. وفي إطار المسؤوليات القانونية الملقاة على عاتق الأمانة العامة فيما يخص تنسيق عمل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، نظمت الأمانة العامة الاجتماع التنسيقي السنوي الرابع لمؤسسات المنظمة يومي 4 و5 ديسمبر 2019 في مقر المنظمة بجدة. وكان هذا الاجتماع ذا أهمية أساسية في المتابعة السريعة وإيلاء الأولوية لتنفيذ مختلف قرارات منظمة التعاون الإسلامي، وفي الوقت ذاته تعزيز التآزر والتعاون الفعال بين مؤسسات المنظمة والشركاء الإنمائيين الآخرين.

ثانياً-الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

5- ترتبط ضرورة تعزيز دور مختلف الأجهزة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بتنفيذ سياسات المنظمة وقراراتها في مجال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية ارتباطًا وثيقًا بتحقيق أهداف المنظمة ذات الصلة في القطاع الزراعي. وفي هذا الصدد، واصلت الأمانة العامة، خلال الفترة قيد الاستعراض، بذل الجهود من أجل تعزيز هياكل المؤسسة المتخصصة المنشأة حديثاً، وهي المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وبلورة برامج المنظمة في مجال تطوير السلع الاستراتيجية. هذا بالإضافة إلى البرامج والمشاريع والمبادرات التي واصلت مؤسسات المنظمة إطلاقها وتنفيذها لصالح الدول الأعضاء.

أ) المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي

6- خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت الدورة الثانية للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 27-29 أغسطس 2019. وقد وافقت الجمعية العامة على تعيين المدير العام الجديد للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وإعادة تشكيل المجلس التنفيذي للمنظمة بعضوية الدول الأعضاء التالية وهي المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية بنجلاديش الشعبية، والجمهورية التركية، وبوركينا فاسو، وجمهورية غامبيا، وجمهورية كازاخستان، إضافة الى المدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي.

7- كما تدارست الجمعية العامة وصاغت قراراتها بشأن برنامج الاستثمار الممتد لثلاث سنوات في المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي؛ وبرنامج عمل المنظمة، وسياساتها العامة والسياسة المالية، والهيكل التنظيمي المؤقت لسكرتارية المنظمة، وشعار المنظمة، وجدول المساهمات المقررة، وموازنة الفترة 2020-2022.

8- وقعت جمهورية نيجيريا الاتحادية على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي خلال هذه الدورة، وبذلك بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقّعت على هذا النظام الأساسي 34 دولة. إضافة إلى ذلك، وقعت الأمانة العامة للجمعية مذكرتي تفاهم بشأن التعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

9- استعرضت الجمعية العامة كذلك مسألة إنشاء قاعدة بيانات عن حالة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، والاحتياطي الإقليمي للأمن الغذائي، وصندوق الحبوب. وقد كلفت المدير العام بإجراء الدراسات اللازمة وتقديمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

10- في ضوء ما سبق، تطلب الأمانة العامة مجدداً من الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى هذه المنظمة في أقرب وقت ممكن وتقديم الدعم لها فيما يخص بلورة مشاريع تعاونية في هذا القطاع الهام.

11- خلال العام قيد الاستعراض، صدقت جمهورية مالي والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية على النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وأودعت وثائق التصديق لدى الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، 35 دولة، بينما صدقت عليه 15 دولة حتى الآن.

12- عقدت المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بالتعاون مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك)، والبنك الإسلامي للتنمية. والمركز الدولي للزراعة الملحية (إكبا)، ورشة عمل افتراضية حول تطوير بنوك الجينات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، من دبي، الإمارات العربية المتحدة في 5-6 /7/ 2020. واستعرضت ورشة العمل ووافقت على إطار العمل بشأن الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة باعتباره وثيقة من الوثائق الختامية لورشة العمل وخطوة عملية في تنسيق العمل داخل منظمة التعاون الإسلامي في مجال تعزيز الأمن الغذائي من خلال التنوع البيولوجي الزراعي. كما أصدرت الورشة إعلان دبي الذي تضمن ملخصاً لوقائع ورشة العمل التي استمرت يومين.

ب) المؤتمر الوزاري الإسلامي الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

13- كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التقرير المقدم إلى الدورة الخامسة والثلاثين لكومسيك، قدمت حكومة الجمهورية التركية عرضاً كريماً باستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الوزاري الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في إسطنبول بتركيا في عام 2020. وتحقيقا لذلك، وبعد إجراء

المشاورات اللازمة مع الأمانة العامة، أكدت حكومة الجمهورية التركية، تحديد المدة من 16 إلى 2020/6/18 تاريخًا للمؤتمر في إسطنبول، تركيا. لكن أُجل المؤتمر بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. وسوف تتم الإفادة بالتاريخ الجديد للمؤتمر في حينه وكذلك الترتيبات اللوجستية اللازمة.

14- ومن المتوقع أن تنظر الدورة الثامنة المذكورة أعلاه في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك أنشطة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وتمويل مشاريع في مجال الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وسوف ينظر أيضاً في برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية (القمح والأرز والكسافا)، الذي سيحدد الأهداف الرئيسية ومجالات تركيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، ستدرس القضية المتعلقة بإنشاء احتياطي الأمن الغذائي لمنظمة التعاون الإسلامي على أساس إقليمي. كذلك سوف يعين المؤتمر الثامن أعضاء اللجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر، والتي سيتولى المؤتمر إنشاءها بغرض متابعة تنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بالزراعة والأمن الغذائي.

ج) برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتنمية السلع الزراعية الاستراتيجية

15- أحاطت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علماً بالعمل الجاري لوضع برامج منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بتنمية السلع الزراعية الأساسية مثل القمح والأرز والكسافا، وذلك عملاً بالقرار 43/1-اق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، وشجّعت الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم مدخلاتها في هذه البرامج.

16- وعليه، عممت الأمانة العامة على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في فبراير 2019، مشاريع برنامج عمل المنظمة لتنمية الأرز، وبرنامج عمل المنظمة لتنمية القمح، وبرنامج عمل المنظمة لتنمية الكسافا، على التوالي. كما طلبت منها تقديم مساهماتها وإبداء ملاحظاتها على المشاريع المذكورة من أجل تعزيز ملكيتها والتنفيذ اللاحق لها.

17- وتضع المشاريع المقترحة الأساس لرؤية التصنيع القائم على السلع، وتتوخى تمكين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، التي تعد أكبر منتجي هذه السلع، في جملة أمور، من تحقيق قيمة مضافة، والاستفادة بشكل أكبر من سلعها، والاندماج في سلاسل القيم العالمية، وتعزيز القيمة الإضافية.

18- بناء على ذلك، قدمت بوركينا فاسو والمملكة العربية السعودية والسنغال وتوغو وتركيا تعليقاتها على برامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير السلع الزراعية الاستراتيجية. وقد طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء التي لم ترسل تعليقاتها على مشاريع البرامج المذكورة أعلاه أن

تفعل ذلك حتى يتنسى الانتهاء من إعداد الوثائق تمهيداً لتقديمها في نهاية المطاف إلى المؤتمر الإسلامي الوزاري الثامن حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في عام 2020. يهدف هذا الإجراء الى الخروج بوثيقة جامعة وشاملة بحيث تتولى مسؤوليتها الدول الأعضاء على نطاق واسع.

19- وفي ضوء ما سبق، يرجى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن ترسل إسهاماتها في البرامج المذكورة سالفاً في أقرب وقت ممكن.

د) تمويل البنك الإسلامي للتنمية للمشاريع الزراعية

20- إدراكًا منه لأهمية القطاع الزراعي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة، أكمل البنك الإسلامي للتنمية خلال عام 2018 ما مجموعه 31 مشروعا وعمليات تقديم منح في القطاع الزراعي بقيمة 653 مليون دولار أمريكي شملت 15 دولة من الدول الأعضاء، معظمها في إفريقيا. وأسهمت هذه المشاريع في زراعة ما يقرب من 2.762 هكتارا من الأراضي المروية وبناء سعة تخزين قدرها 41.500 طن من المنتجات الزراعية. كما ساهمت في زيادة تقدر بما يربو على 3000 طن في إنتاج المحاصيل. علاوة على ذلك، ساهمت المشاريع في فتح أسواق وإنشاء جمعيات للمزارعين لتسهيل عملية تسويق المنتجات.

21- أطلق البنك الإسلامي للتنمية أيضًا مبادرتين للمساعدة الفنية هما: 1) دعم مركز خدمة تمور المدينة لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع التمور في محافظة المدينة وذلك بالشراكة مع حكومة المملكة العربية السعودية؛ 2) دعم إنشاء المركز الدولي للابتكار لحوض بحر آرال وذلك بالشراكة مع حكومة أوزبكستان.

22- تواصل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، من جانبها، تدخلاتها في مجال الزراعة لتشمل السلع التي من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على خلق فرص العمل، وتحسين الإنتاجية، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي. وفي عام 2018، بلغت الموافقات التمويلية الإجمالية للمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الموجهة الى قطاع الزراعة نحو 14.4% من المحفظة، وهو ثاني أكبر تخصيص تمويلي في المحفظة بعد الطاقة. وتخصص نفقات محفظة الزراعة بالتساوي بين الاستيراد الاستراتيجي للسلع الأساسية (مثل السكر الخام والمكرر والأسمدة وغيرها من المدخلات الزراعية) ودعم سلع التصدير الرئيسية (مثل القطن والفول السوداني والحبوب). واستحوذت دول منظمة التعاون الإسلامي في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال

إفريقيا على الحصة الأكبر في هذه المحفظة حيث كان المستفيدون الرئيسيون هم مصر وبوركينا فاسو والكاميرون وكوت ديفوار وإندونيسيا.

د –برامج التدريب

23- واصل مركز سيسريك، في إطار ولايته، تنظيم برامج تدريبية في مجال زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحفاظ على الأمن الغذائي لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك، وخلال السنة قيد الاستعراض، وفي إطار برنامج منظمة التعاون الإسلامي لبناء القدرات الزراعية، نظم مركز سيسريك الأنشطة التالية:

1) زيارة دراسية حول الزراعة المستدامة في دول منظمة التعاون الإسلامي"، أنطاليا، تركيا، 3–7 ديسمبر 2018.

2) دورة تدريبية حول تصميم وهندسة التخزين البارد وصوبات الاستنبات المائي مقدمة لخبراء وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية بأفغانستان، مرسين، تركيا، 22–26 أبريل 2019؛

3) بعثة فنية لدراسة تقنيات زراعة الخضروات في كمبالا، أوغندا في 12–14 مارس 2019.

4) دورة تدريبية حول "أسطورة التكنولوجيا المعدلة وراثيًا لمكافحة فقدان القطن بسبب الآفات" في كمبالا، أوغندا في 17–19 ديسمبر 2019.

5) تم تنظيم دورة تدريبية حول "تطبيق التكنولوجيا المتقدمة لتعزيز إنتاجية القطن" في الفترة من 27 أبريل إلى 1 مايو 2020 من خلال منصة مؤتمرات الفيديو. وقدم هذه الدورة التدريبية، التي تم تنظيمها لصالح خبراء من معهد البحوث الزراعية في موزمبيق ومركز أبحاث القطن وإكثار البذور في ناميالو في موزمبيق، خبير مختص من مركز التميز في البيولوجيا الجزيئية في جمهورية باكستان الإسلامية.

(هـ) ورشة عمل حول السلع الاستراتيجية (الطماطم والبندق)

24- نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الوطني لمنظمات رجال الأعمال (أصحاب العمل) في جمهورية أذربيجان، حلقة عمل حول السلع الاستراتيجية في باكو، أذربيجان في 3–4 أكتوبر 2019. وكان الهدف الرئيسي لورشة العمل تعزيز الخبرة والمعرفة وشبكة الأعمال لممثلي القطاع الخاص والوكالات الحكومية والمشاريع

الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن منظمات دعم الأعمال ذات الصلة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في كومنولث الدول المستقلة.

25- تضمنت ورشة العمل، التي حضرها 55 مشاركًا محليًا ودوليًا، تدريبًا نظريًا مكثفًا حول أفضل الممارسات لإنتاج الطماطم والبندق، والتي عادة ما تكون من بين المنتجات الزراعية الرئيسية في المنطقة. وركزت الورشة أيضًا على القضايا الرئيسية وخيارات السياسات لنظام فعال لسلسلة القيمة من اختيار البذور، والَبذر، والحصاد إلى إضافة القيمة النهائية لتسويق أفضل وكذلك اختراق السوق للسلع الزراعية. وفي نهاية ورشة العمل التي استمرت يومين، قدم المشاركون عددًا من التوصيات.

ثالثاً-التوظيف والإنتاجية

26- خلال السنوات الأخيرة، شهد التعاون فيما بين دول منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والعمالة والحماية الاجتماعية نموا متواصلا من حيث عمقه ونطاقه. واستمر تنفيذ إطار منظمة منظمة التعاون الإسلامي الخاص بالعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية في تحفيز النمو المسجل في هذا القطاع. وخلال السنة قيد العرض، واصلت المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة الاضطلاع بأنشطة تتوخى مساعدة الباحثين عن عمل في بلدان المنظمة على تطوير مهاراتهم الشخصية والتنظيمية، وتعزيز معارفهم وقدراتهم، وتحسين تنافسيتهم والارتقاء بأدائهم. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنظر إلى أن معدل البطالة في الدول الأعضاء في المنظمة، كمجموعة، ظل يتراوح بين 7.4% و9.1% خلال الفترة 2000-2017، وأَنّ خلق فرص العمل اللائقة لا يزال يشكل أولوية بالنسبة للغالبية المطلقة من دول المنظمة. ووفقا لذلك، وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تنفيذ الأنشطة التالية:

أ) المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل

27-كما سبقت الإشارة إلى ذلك في التقرير المقدم إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، تكرمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بعرض استضافة الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في الربع الرابع من عام 2020. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل الأمانة العامة حاليا مع الجهات المختصة في الإمارات لاتخاذ الترتيبات اللازمة لهذا المؤتمر.

28- من المتوقع أن تنظر الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في تنفيذ قرارات المؤتمرات السابقة، بما في ذلك الأنشطة في مجال الصحة والسلامة المهنية وتقليص البطالة وتنمية قدرات القوى العاملة والحماية الاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة. كما سوف يعين أعضاء اللجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل للسنتين القادمتين.

29- في ضوء ما تقدم، تحث الأمانة العامة الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء العمل.

(ب) التوقيع على النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي

30- واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء في المنظمة بضرورة توقيع النظام الأساسي لمركز العمل التابع للمنظمة والتصديق عليه لتسهيل انطلاق عمله في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، صدقت جمهورية أذربيجان على النظام الأساسي المذكور، كما وقعت عليه الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السودان خلال الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت يومي 1 و2 مارس 2019 في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، كما وقعت جمهورية بنين على النظام الأساسي في جدة في 27 يونيو 2019. بذلك يصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت على النظام الأساسي المذكور، هو ست دول.

31- وفي ضوء ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي ينص على أنه سوف يطبَّق مؤقتاً عند توقيع ما لا يقل عن 10 دول أعضاء في المنظمة عليه، في حين سيدخل حيز النفاذ بشكل نهائي عندما تقدم 10 دول أعضاء صكوكَ تصديقها عليه.

32- وعليه، تجدد الأمانة العامة طلبها من الدول الأعضاء الأخرى في المنظمة استكمال جميع الترتيبات اللازمة للانضمام إلى النظام الأساسي المذكور في أقرب فرصة ممكنة.

(ج) دورة تدريبية

33- نظم مركز سيسريك دورة تدريبية افتراضية حول "تنمية المهارات وريادة الأعمال" في الفترة من 8 إلى 17 يوليو 2020 لصالح 34 مشاركًا من مختلف الوزارات في جمهورية السنغال. أجرى الدورة خبير من الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل في الجمهورية التونسية.

رابعاً -التجارة الإسلامية البينية والاستثمار الإسلامي البيني

34- اتسمت أنشطة التجارة الإسلامية البينية باتخاذ إجراءات ومبادرات تعاونية في مجال تعزيز التجارة وتمويلها وتسهيلها وتأمين ائتمان الصادرات، فضلا عن تطوير قطاع المنتجات الحلال وتشجيع الاستثمار والتعاون وبناء القدرات فيما بين بلدان الجنوب الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك مختلف المشاورات وعمليات التنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

أ) لمحة عن آخر المستجدات في مجال التجارة الإسلامية البينية

35- وفقاً لبيانات المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بلغ صافي حجم التجارة الإسلامية البينية 381.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018، مقارنة بـ 322.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وذلك بسبب تقلب أسعار السلع بما في ذلك النفط، والمنتجات التعدينية والغذائية بالإضافة الى تقلبات سعر صرف الدولار واليورو. علاوة على ذلك، ارتفعت حصة التجارة الإسلامية البينية من إجمالي التجارة الخارجية للدول الأعضاء بنسبة 7% حيث كانت 19.8% في عام 2017 في حين بلغت 21.2% في عام 2018.

36- في عام 2018، كانت البلدان الرئيسية المنخرطة في التجارة الإسلامية البينية هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وتركيا وإندونيسيا وماليزيا وإيران والعراق ومصر وباكستان وسلطنة عمان. وقد سجلت هذه الدول 71.5 في المائة من حجم التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي بمجموع قدره 546 مليار دولار.

37- وفي عام 2018، حقق نحو 31 بلداً الهدف المسطر في "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي-2025" المتعلق ببلوغ التجارة الإسلامية البينية نسبة 25%. هذه الدول هي السودان وجيبوتي وغامبيا والصومال وسوريا والبحرين وتوغو وطاجيكستان وأفغانستان ومالي والسنغال وسلطنة عمان ولبنان وبنين والأردن وغينيا واليمن وغينيا بيساو والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان والعراق وإيران ومصر والنيجر وتركمانستان وتشاد وقيرغيزستان وليبيا والكويت وباكستان وكوت ديفوار.

38- فيما يتعلق بالتجارة العالمية لدول منظمة التعاون الإسلامي كمجموعة، فقد ارتفعت حصة الدول الإسلامية من 3.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2017 إلى 3.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2018، أي بنمو قدره 10.7%. كان ذلك نتيجة تقلب أسعار السلع، ووجود حواجز جمركية وغير جمركية أمام التجارة والاستثمار، والبيئة الهشة للاقتصاد والتجارة العالميين. وقد بلغت حصة التجارة في دول منظمة التعاون الإسلامي 9.4% في عام 2017 مقابل 9.2% من التجارة العالمية في عام 2018، أي بانخفاض بنسبة 2.2%.

ب) تعزيز التجارة

39- خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت منظمة التعاون الإسلامي، من خلال مؤسساتها المعنية، المعارض المتخصصة التالية بهدف تعزيز المبادلات التجارية وزيادة الوصول إلى سلع ومنتجات الدول الأعضاء في المنظمة:

- ✓ المعرض السابع للمنتجات الحلال لدول منظمة التعاون الإسلامي، إسطنبول، الجمهورية التركية (28 نوفمبر–1 ديسمبر 2019): شهد هذا المعرض مشاركة نحو 32.000 زائر وأكثر من 150 شركة و270 وفداً تجارياً دولياً.
- ✓ – الدورة الاستثنائية من معرض السياحة والحرف اليدوية والديكور الداخلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي عقد في مدينة الكويت، دولة الكويت في 18–23 ديسمبر 2019.

ج) تمويل التجارة وتأمين ائتمان الصادرات

40- أسهمت الزيادة المطردة في عمليات تمويل التجارة من طرف أجهزة المنظمة المعنية إسهاماً كبيراً في تحفيز القدرة الإنتاجية وتحقيق نمو ملحوظ في أوساط المؤسسات المستفيدة في الدول الأعضاء في المنظمة. وتمثل الهاجس الأساسي في تحديد إجراءات متماسكة لضمان حصول المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة على تمويل تجاري، خاصةً في مختلف مناطق المنظمة.

41- في عام 2018، بلغت موافقات تمويل التجارة التي أقرتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 5.2 مليار دولار أمريكي (مقابل الهدف المتمثل في 5.1 مليار دولار أمريكي في عام 2018)، أي بزيادة قدرها 6.1% مقارنة بمبلغ 4.9 مليار دولار أمريكي في عام 2017. ومن ناحية أخرى، وصلت قيمة المدفوعات 4.5 مليار دولار أمريكي (مقارنة بالهدف المتمثل في 4.1 مليار دولار في عام 2018)، أي بزيادة قدرها 32.3% مقارنة بـ 3.4 مليار دولار في عام 2017.

42- أطلقت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة البرنامج الرائد "جسور التجارة العربية الإفريقية"، والذي يتوخى تعزيز التجارة باعتبارها أداة لزيادة الفرص الاقتصادية ودعم النمو الشامل والمستدام في الدول العربية ودول جنوب الصحراء الكبرى الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتتمثل المعالم الرئيسية للبرنامج فيما يلي:

- ✓ تعزيز الشراكات التجارية في مجالي الأغذية الزراعية والمنتجات الصيدلانية
- ✓ الشراكة مع مجلس الأعمال التونسي الأفريقي
- ✓ المساهمة والمشاركة في المعرض التجاري الأفريقي البيني
- ✓ إنشاء وإدارة اللجنة التوجيهية لبرنامج جسور التجارة العربية الإفريقية
- ✓ عقد الاجتماع الأول للمكونين الرئيسيين في الهيكل الإداري للبرنامج، وهما مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية.

43- كما أطلقت المؤسسة برنامج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في غرب إفريقيا، والذي يهدف إلى مد الجسور بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة غرب إفريقيا والمصارف من خلال بناء قدرات كل من المنشآت الصغيرة والمتوسطة والبنوك التي ستستفيد من الاستخدام الفعال لخطوط التمويل التي تهدف إلى دعم المنشآت المذكورة. وتشمل الإنجازات الرئيسية في هذا المجال:

- ✓ إطلاق مشاريع تجريبية في السنغال وبوركينا فاسو؛
- ✓ إقامة شراكات وحشد الموارد للمشاريع الرائدة؛
- ✓ توقيع اتفاقيات مع البنك الشريك والوكالة المنفذة.

44- تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، منذ إنشائها قبل 25 عامًا، وبفضل ما تقدمه من خدمات في مجال الائتمان التكافلي وتأمين الاستثمار، من تعزيز موقعها الفريد وتوسيع نطاق المعاملات التجارية وتدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء. وفي حين أدى ذلك إلى جعل المؤسسة هيئة مالية متعددة الأطراف وذات تأثير، فقد وضعها أيضًا أمام العديد من التحديات العالمية.

45- في عام 2018، تمكنت المؤسسة من زيادة أعمالها المؤمنة بنسبة 20% لتبلغ 9.03 مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ 7.53 مليار دولار أمريكي خلال عام 2017. وبلغت قيمة أعمال التأمين التجارية ذات الصلة 6.19 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 5،81 مليار دولار أمريكي في عام 2017، أي بزيادة قدرها 7%، في حين ارتفعت قيمة أعمال الاستثمار بنسبة 65% لتصل إلى 2.84 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 1.72 مليار دولار أمريكي.

46- نتيجة لذلك، تحول تأثير خدمات المؤسسة إلى دعم بقيمة 4.91 مليار دولار أمريكي لصادرات البلدان الأعضاء، و4.28 مليار دولار أمريكي لواردات البلدان الأعضاء، و2.84 مليار دولار أمريكي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى البلدان الأعضاء، و1.19 مليار دولار أمريكي للاستثمارات الخارجية المباشرة الآتية من الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، بلغت قيمة الدعم الذي قدمته المؤسسة لقطاع الأعمال داخل منظمة التعاون الإسلامي 8.5 مليار دولار أمريكي في 35 دولة.

د) تسهيل التجارة

47- واصلت الأمانة العامة توعية الدول الأعضاء بضرورة إنفاذ مختلف صكوك المنظمة متعددة الأطراف في مجال التجارة. وبالرغم من أن لجنة المفاوضات التجارية المعنية بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي لم تتمكن من عقد اجتماعها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، فقد تم إرفاق حالة التوقيع والتصديق على اتفاقيات المنظمة الاقتصادية، ومنها نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي، بهذا التقرير (الملحق 1).

48- وأرسلت 14 دولة عضواً في المنظمة قوائم منتجاتها التي تشملها الامتيازات الجمركية في إطار نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية. وهذه الدول هي السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت والمغرب وعُمان وقطر وتركيا وماليزيا وسوريا وبنغلاديش وإيران وباكستان والأردن. إضافة إلى ذلك، أشعرت كل من باكستان وبنغلاديش والأردن والمغرب وتركيا أمانة لجنة المفاوضات التجارية بما اتخذته من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي.

49- وطلبت أمانة لجنة المفاوضات التجارية من الدول الأعضاء المعنية إشعارها بما سوف تتخذه من تدابير داخلية لتنفيذ قواعد منشأ نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في أقرب فرصة ممكنة. ورحبت اللجنة بتقديم كل من تركيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان والأردن وإيران قوائم امتيازات حديثة لأمانة لجنة المفاوضات.

50- وعليه، يتعين تجديد الدعوة للدول الأعضاء التي لم تستكمل عمليات التوقيع أو التصديق على الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي إلى أن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة. وفي السياق نفسه، قد ترغب الدول الأعضاء التي وقعت وصدقت على نظام الأفضلية التجارية في منظمة التعاون الإسلامي في إرسال المستندات المطلوبة، وفقاً للفقرات الواردة في هذا الشأن في قرارات كل من مجلس وزراء الخارجية وكومسيك. ويشمل ذلك تقديم أقساط تخفيضاتها السنوية المحددة إلى جانب قائمة المنتجات (الجداول الزمنية للامتيازات) وعيّنات من الشهادات وعينات مطبوعة من الأختام التي تُستخدم في جماركها وإكمال تشريعاتها الداخلية وتدابيرها الإدارية.

هـ) تشجيع الاستثمار

i. **مؤتمر منظمة *التعاون* الإسلامي رفيع المستوى للاستثمارات العامة والخاصة**

51- عملاً بالقرار رقم 46/2 –اق الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، المنعقد في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة، نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع حكومة الجمهورية التركية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، المؤتمر الإسلامي رفيع المستوى للاستثمارات العامة والخاصة في مدينة اسطنبول يومي 8 و9 /2019/12.

52- وفي هذا الصدد، استضافت الجمهورية التركية أربعة اجتماعات تحضيرية للمؤتمر سالف الذكر، الأول في مدينة أنقرة بتاريخ 25 ابريل 2019 واجتماعات ثلاثة أخرى في مدينة إسطنبول في 14 /2019/6، و9 /2019/9، و26 /11/ 2019 على التوالي. وانتهت الاجتماعات المذكورة

من إعداد مشروع المذكرة المفاهيمية ومشروع برنامج العمل وغيرها من الوثائق ذات الصلة. ووزعت جميع أوراق العمل على الدول الأعضاء في 30 سبتمبر 2019.

53- عقدت حلقات النقاش الست رفيعة المستوى في المؤتمر وهي: (1) تمويل التنمية المبتكر لتعزيز سلاسل القيمة العالمية. (2) دور وكالات ائتمان الصادرات والتحكيم في تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات؛ (3) دور النظام البيئي للتحليل الذكي لمعلومات الأعمال في معالجة ثورة البيانات؛ (4) تعزيز تدفقات الاستثمار البينية لمنظمة التعاون الإسلامي: منظور القطاع الخاص؛ (5) دور أهداف التنمية المستدامة في تمكين المرأة والشباب في مجال ريادة الأعمال؛ و (6) دور وكالات تشجيع الاستثمار في تعزيز الاستثمارات البينية لمنظمة التعاون الإسلامي.

54-تمثل الهدف من المؤتمر في توفير منصة لصانعي السياسات في القطاعين العام والخاص في دول منظمة التعاون الإسلامي للالتقاء فيما بينهم والتواصل مع صانعي السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف تبادل الأفكار حول طرق تحسين مناخ الأعمال وخلق فرصة لقادة الأعمال لاستكشاف التحديات والفرص في القطاعات الاستراتيجية الرئيسية. وناقش المؤتمر أيضًا سبل تنمية الاستثمار الإسلامي البيني من خلال إزالة مختلف الحواجز أمام حرية حركة السلع والخدمات والأفراد والتمويل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وفي الوقت نفسه تعزيز سهولة ممارسة الأعمال التجارية داخل منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وقد عُمِمت الوثائق الختامية للمؤتمر على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في 28 /2020/1.

(1) إنشاء آلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية المنازعات الاستثمارية

55- كلفت الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، بموجب قرارها رقم 43/1-اق، الأمينَ العامَّ لمنظمة التعاون الإسلامي، وبالتشاور مع الدول الأعضاء والأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، ومن ضمنها كومسيك، باقتراح طرائق لإنشاء هيئة دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة. وفي هذا السياق، أعدت الأمانة العامة، بالتنسيق مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية، ورقة تصورية بشأن إنشاء آلية دائمة لتسوية المنازعات الناشئة عن اتفاقية الاستثمارات المذكورة أعلاه. وقد قُدمت هذه الورقة التصورية إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019، كما تم تعميمها على الدول الأعضاء في فبراير 2019.

56- بناءً على ذلك، وبموجب قرارها 46/2-اق (ب)، أحاطت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية علمًا بالورقة التصورية الواردة في تقرير الأمين العام، والتي اقترحت طرائق لإنشاء الهيئة الدائمة المذكورة وطلبت من الأمانة العامة عرض الورقة التصورية على اجتماع مفتوح العضوية لفريق من الخبراء الحكوميين الدوليين لدراستها قبل تقديمها إلى كومسيك، وذلك بهدف إجراء مزيد من المناقشات في هذا الموضوع بين الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة بهدف تحديد الطرائق المناسبة للوفاء بمتطلبات الاتفاق المذكور أعلاه.

57- نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية اجتماعاً توعويا للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن الآلية الدائمة المقترحة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية المنازعات في مجال الاستثمار، وذلك بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم 1 ابريل 2019 على هامش اجتماع فريق العمل الثالث للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسيترال). وقد شارك في الاجتماع نحو ثلاثين خبيراً من الدول الأعضاء.

(و) فعاليات افتراضية عن التجارة والاستثمار والتمويل أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد

58- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع هيئات ترويج التجارة مثل شركة السنغال للتصدير، وتصدير تونس، ووكالة ترويج التجارة الماليزية، والقطاع الخاص، تحديدًا الجمعية المغربية للمصدرين ومجموعة بيج الباكستانية، ندوة عبر الإنترنت حول تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على استراتيجيات ترويج التجارة في التيسير داخل منظمة التعاون الإسلامي في 29 /6/ 2020.

59- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد وبنك غرب إفريقيا للتنمية، ندوة عبر الإنترنت حول تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد على تمويل التجارة ووضع استراتيجيات لتعزيز التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي في 1 /7/ 2020

60- نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية، والشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية في المغرب (بورتنيت)، والشباك الموحد السنغالي (Gainde2000)، وشبكة التجارة الموزمبيقية، والجمارك العمانية، ندوة عبر الإنترنت في 6 /7/ 2020 حول تداعيات رقمنة الإجراءات التجارية في تيسير التجارة البينية لمنظمة االتعاون الإسلامي، بهدف التخفيف من آثار ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.

61- نظم مركز سيسريك دورة تدريبية حول "الأدوات المالية الإسلامية" في 22-26 /6/ 2020 من خلال منصة مؤتمرات الفيديو لفائدة خبراء من البنك المركزي لجمهورية أوزبكستان. أجرى جلسات التدريب خبير مرموق من بنك إندونيسيا.

و) تطوير قطاع المنتجات الحلال

62- بموجب القرار الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، عُقد معرض الحلال السابع لمنظمة التعاون الإسلامي ومؤتمر القمة العالمي للحلال في الفترة من 28 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2019 في إسطنبول، تركيا تحت رعاية فخامة رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية وذلك في إطار التعاون بين معهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. وتهدف القمة العالمية للحلال ومعرض منظمة التعاون الإسلامي للحلال إلى تعزيز التجارة الإسلامية البينية في مجال الحلال وتبادل أحدث التطورات في هذا المجال من خلال منظمة التعاون الإسلامي.

63- جمع هذا المعرض الجهات النشطة في صناعة الحلال، وقد شهدت هذه الفعالية مشاركة 35 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي بالإضافة إلى دول أخرى غير أعضاء في المنظمة. كما شاركت في هذا المعرض مؤسسات عاملة في مجال معايير المنتجات الحلال. وعلى هامش هذا المعرض، تم تنظيم العديد من المؤتمرات المواضيعية، لا سيما حول الفوائد الصحية لصناعة الحلال واستعراض أنظمة الشهادات والاعتماد المختلفة بهدف تسريع الاعتراف المتبادل بشهادات الحلال بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

64- استضافت القمة العالمية للحلال 2019 (60) متحدثاً من 25 دولة مختلفة، كما حضر جلساتها 5000 شخص من دول مختلفة. وفي الوقت نفسه، شكّلت الدورة السابعة لمعرض منظمة التعاون الإسلامي للحلال فرصة لـ 360 شركة مختلفة لتقديم منتجاتها/ أنظمتها وإنشاء شبكات وعقد لقاءات فيما بينها لإبراز دور كل جهة مساهمة في هذه الصناعة.

65- عُقد مؤتمر إقليمي حول "تنفيذ معايير معهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية للمنتجات الحلال في آسيا الوسطى" يوم 19 نوفمبر 2018 في بيشكيك بجمهورية قيرغيزستان. ونُظم المؤتمر بالاشتراك بين المعهد ووزارة الاقتصاد في جمهورية قيرغيزستان، وحضره نحو 120 ممثلاً من القطاعين العام والخاص من جمهوريات قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان.

66- عقد معهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية البرنامج التدريبي الأساسي لمراجعي الحسابات لعام 2018 في آسيا الوسطى في بيشكيك، جمهورية قيرغيزستان في الفترة من 20 - 22 نوفمبر

2018. وحضر التدريب 30 مشاركاً من القطاعين العام والخاص من قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان. وجرى التدريب باللغتين الإنجليزية والروسية، وتم تنظيمه بالاشتراك بين المعهد ووزارة الاقتصاد في جمهورية قيرغيزستان.

67- نظم مركز الدار البيضاء، بالتعاون مع معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية، وإدارة المعايير الماليزية، والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية في تونس، وهيئة التقييس التركية، ومعهد دينار استاتندرد (الإمارات العربية المتحدة) والمعهد المغربي للتقييس، ندوة عبر الإنترنت حول تأثير جائحة فيروس كورنا المستجد على توحيد المقاييس وإصدار الشهادات للمنتجات الطبية والوقائية والمواد الغذائية في الدول الأعضاء في منظمة التعاو ن الإسلامي، في 2 /7/ 2020.

خامساً-تنمية قطاع السياحة

68- كما تمت إفادة الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، أشادت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية بالاحتفال بجائزة عاصمة السياحة الاسلامية، وشجعت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على المشاركة بنشاط في برامج الاحتفاء المقرر تنظيمها في مختلف البلدان الفائزة. وحث مجلس وزراء الخارجية جميع الدول الأعضاء على تنظيم فعاليات سنوية عن السياحة الإسلامية لتعزيز التدفقات السياحية داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

أ) الاحتفاء بعاصمة السياحة الإسلامية لعامي 2019 و2020

69- نظمت حكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية، يومي 11-12 يوليو 2019 في العاصمة دكا، احتفالاً بمناسبة اختيار دكا عاصمةً للسياحة الإسلامية لعام 2019. وافتتحت رئيسة الوزراء الشيخة حسينة الاحتفال الرسمي الذي استمر لمدة يومين بحضور ممثلين عن أكثر من 30 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وطلبت الأمانة العامة من جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة تقديم برامجها المقترحة للاحتفال بجائزة عاصمة السياحة الاسلامية لعام 2019، بما في ذلك برنامج بناء القدرات في مجال السياحة الإسلامية.

70- وفي هذا الصدد، نظم مركز سيسريك ندوة دولية حول "تنمية السياحة الملائمة للمسلمين في مدينة دكا" وحفلا لتوزيع الجوائز، وذلك في دكا، بنجلاديش يوم 15 أكتوبر 2019. وهدفت هذه الندوة الدولية الى استكشاف طرق لدمج السياحة الملائمة للمسلمين في التنمية الاقتصادية من خلال إشراك مختلف الجهات المعنية في المبادرات الجديدة والقائمة.

71- فيما يتعلق بترتيبات الاحتفال باختيار مدينة غابالا عاصمة للسياحة الإسلامية لعام 2020، أجرت الأمانة العامة بالفعل اتصالاتها مع الوكالة الوطنية للسياحة في جمهورية أذربيجان فيما

يتعلق بهذا الشأن. وتحقيقا لهذه الغاية، أكدت حكومة أذربيجان عزمها تنظيم احتفال بهذه المناسبة على هامش المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء السياحة، المزمع عقده في غابالا في جمهورية أذربيجان في 2-2020/6/4. غابالا، جمهورية أذربيجان، في الفترة من 2 إلى 4 /2020/6. لكن تم تأجيل جميع الأنشطة المخطط لها للاحتفال بعاصمة السياحة الإسلامية لعام 2020 وكذلك الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد وسوف تعلن المواعيد الجديدة للدورة الحادية عشرة الإسلامي لوزراء السياحة في الوقت المناسب.

72- نظم مركز سيسريك دورة تدريبية للمدربين حول "تعزيز ريادة الأعمال لرفع القدرة التنافسية لصناعة السياحة" في الفترة من 8 إلى 12/6/ 2020 من خلال منصة مؤتمرات الفيديو لصالح خبراء من وكالة السياحة الحكومية في جمهورية أذربيجان. تم تقديم الدورة ضمن جهود مركز سيسريك للاحتفال بغابالا، بوصفها عاصمة السياحة الإسلامية 2020.

ب) الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

73- سوف تستضيف جمهورية أذربيجان الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في عام 2020 تحت شعار "دور المجتمعات المحلية في تنمية السياحة". وسوف سيتم استعراض بنود جدول الأعمال التالية ومناقشتها في الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة: تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي بشأن تنمية السياحة وقرارات المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بشأن تنمية السياحة؛ وجائزة مدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي (2021-2022)؛ وتنفيذ خارطة الطريق الاستراتيجية لتنمية السياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ والتقدم المحرز في مشاريع البنية التحتية السياحية ؛ وتنمية وتعزيز نشر الثقافة الإسلامية والسياحة التراثية؛ والمعارض السياحية لمنظمة التعاون الإسلامي؛ والبحوث والتدريب والتسويق في مجال السياحة.

ج) معرض ومنتدى السياحة

74- فيما يتعلق بانعقاد معرض ومنتدى للسياحة، نظم المركز الاسلامي لتنمية التجارة، بالتنسيق مع البلد المضيف، النسخة الاستثنائية لمعرض السياحة والحرف اليدوية والديكور الداخلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مدينة الكويت، دولة الكويت في 18-23 ديسمبر

2019. كم عقد أيضاً على هامش الحدث سالف الذكر منتدى للمستثمرين في مجال السياحة من القطاعين الخاص والعام.

(د) مشروع السياحة الإقليمية

75- نظم مركز الدار البيضاء ومركز سيسريك ورشة عمل في أنقرة، تركيا في الفترة من 5 إلى 7 نوفمبر 2019، لفائدة مديري المنتزهات العابرة للحدود والمناطق المحمية في غرب إفريقيا في إطار "المشروع الإقليمي للتنمية السياحية المستدامة في شبكة الحدائق والمحميات الطبيعية عبر الحدود في غرب إفريقيا "التي بدأتها 10 دول أعضاء في غرب إفريقيا وتلاها مركز الدار البيضاء ومركز سيسريك نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذه المناسبة، تم إطلاع المشاركين من غينيا ومالي وبوركينا فاسو وغامبيا والنيجر وغينيا بيساو وسيراليون على أدوات الإدارة المختلفة وطُلب منهم تقديم دراسات حالة تعكس حالة الإدارة الحالية للحدائق والمحميات الطبيعية في غرب إفريقيا. وفي اليوم الثالث من ورشة العمل، أتيحت للمشاركين فرصة زيارة العديد من مواقع السياحة البيئية التركية الواقعة في منطقة أنقرة.

(ج) سادساً-التعاون في مجال النقل

76- يظل التعاون في قطاع النقل مجالاً مهمًا للتفاعل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتشير الإحصائيات المتاحة إلى أن هذا القطاع قد سجل العديد من أنشطة التعاون التي يمكن القول إنها ساهمت في تحقيق النمو المسجل في هذا القطاع الفرعي. فعلى سبيل المثال، نقلت بلدان منظمة التعاون الإسلامي 14% من المسافرين العالميين و18.2% من الشحن العالمي في عام 2016، مقابل 9% من المسافرين العالميين و10% من الشحن العالمي في عام 2009. بالإضافة إلى ذلك، يمثل خط سكة الحديد الرابطة بين كازاخستان وتركمانستان على طول 925 كيلومترا، والتي مولها البنك الإسلامي للتنمية جزئياً وتم تدشينها في عام 2014، علاوة على خط السكة الحديد لمنظمة التعاون الإسلامي داكار-بورتسودان واتفاقية ممر النقل بين أوزبكستان وتركمانستان وإيران وعمان (اتفاقية عشق آباد) أمثلة جيدة على تطوّر التعاون في مجال النقل بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ويلخص هذا الجزء من التقرير المستجدات والأنشطة المبرمجة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا القطاع الهام.

أ) المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء النقل

77- كما تمت إفادة الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، طلبت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 -2 /3/ 2019، من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الاتفاق على الترتيبات اللازمة مع السلطات المختصة في جمهورية السودان لعقد الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء النقل في وقت مبكر. ولهذه الغاية تعمل الأمانة العامة حالياً مع السلطات المعنية في السودان على تحديد تاريخ جديد لعقد المؤتمر المذكور الذي يتوقع منه أن يُجري تقييماً لتنفيذ قرارات منظمة التعاون الإسلامي في مجال النقل وأن يستعرض التقدم المحرز في تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكك الحديد دكار-بورتسودان.

78- شرع مركز سيسريك من جانبه في جمع دراسات تتعلق بعوائق الربط بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان غير الساحلية في منظمة التعاون الإسلامي في مجال النقل والتنمية. ويعتزم مركز سيسريك الانتهاء من البحث المذكور خلال عام 2020. وسيتم إدراج هذا البحث في تقرير مركز سيسريك المعنون "النقل من أجل التنمية في دول منظمة التعاون الإسلامي"، والمزمع إصداره خلال عام 2020.

79- فيما يتعلق بتنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي للسكك الحديدية بين داكار وبورتسودان، تجدر الإشارة إلى أنه منذ الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، لم يتم اتخاذ أي إجراءات أخرى من جانب الدول الأعضاء المعنية، والتي تشارك في هذا المشروع. ولم تتلق الأمانة العامة أي تحديث من الدول المعنية بشأن مكوناتها الوطنية المحددة لمحور النقل هذا. ودور الأمانة العامة الآن هو الدعوة ومتابعة تنفيذ هذا المشروع مع الدول الأعضاء المعنية. وتحقيقًا لهذه الغاية، سوف تواصل الأمانة العامة استرعاء انتباه الدول الأعضاء المعنية إلى الحاجة إلى إدراج الأجزاء الوطنية المعنية على طول ممر سكة حديد منظمة التعاون الإسلامي بين داكار وبورتسودان في خطط التنمية الوطنية الخاصة بها وتقديم مشاريع محكمة التصميم لتأمين الدعم الفني والتمويل الكافيين من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وشركائها في التنمية.

(ب) تمويل البنك الإسلامي للتنمية لمشاريع في قطاع النقل

80- في عام 2018، أكمل البنك الإسلامي للتنمية ما مجموعه 13 مشروعًا في قطاع النقل بقيمة إجمالية بلغت 905 ملايين دولار أمريكي في 12 دولة من الدول الأعضاء هي ألبانيا وبنين وتشاد وكوت ديفوار وغينيا وإندونيسيا وجمهورية قيرغيزستان وموريتانيا والسنغال وسيراليون وتوغو وتركيا. وقد ساهمت هذه المشاريع في إنشاء ما يقرب من 500 كم من الطرق السريعة و14500 كم من الطرق المحلية.

81- يركز البنك الإسلامي للتنمية، في إطار نهجه الجديد لتعزيز الاتصال الإقليمي، على تطوير محاور مشتركة بين الدول من خلال المواءمة بين البنية التحتية المادية والجوانب "غير المادية" للتكامل الإقليمي. وبذلك، تُعطى الأولوية لربط الدول غير الساحلية بالموانئ وطرق الملاحة الدولية. وتحقيقًا لهذه الغاية، خصص البنك الإسلامي للتنمية في عام 2018 مبلغ 226.000 دولار أمريكي و187.000 دولار أمريكي، على التوالي، لإجراء دراسات تسويقية للمحورين الحاليين وهما: أ) مشروع خط السكة الحديدية بين كازاخستان وتركمانستان وإيران؛ ب) طريق المحور العابر لمنطقة الصحراء. وتهدف هذه الدراسات إلى إنشاء آلية إقليمية لإدارة هذين المحورين على نحو يضمن التشغيل المنتظم والسلس للقطارات / المركبات مع تقليل المدة وخفض التكلفة.

سابعاً: دور القطاع الخاص

82- ثمة إقرار عام بأن نمو القطاع الخاص عنصرٌ أساسيٌ لتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وإتاحة مزيد من الفرص الاقتصادية في أي مجتمع. وفي هذا الإطار، دعت مختلف دورات مجلس وزراء الخارجيةِ الدولَ الأعضاءَ إلى تعميم مراعاة دور القطاع الخاص في النهوض بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعاون في إطار المنظمة. ومن ثم يلخّص هذا الجزء من التقرير أنشطة مؤسسات المنظمة ذات الصلة.

أ) الاجتماعان التاسع والعشرون والثلاثون لمجلس الإدارة والدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة

83- دأبت الأمانة العامة على استرعاء انتباه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى ضرورة زيادة العضوية في الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، وذلك بهدف تحسين صورة الغرفة وإبراز وجودها على كافة المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، انعقد الاجتماع التاسع والعشرون لمجلس الإدارة والدورة السادسة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة يومي 15 و11/16/ 2019 في كراتشي، باكستان. واعتمدت الجمعية العامة برنامج الأنشطة المسطّرة للغرفة لعام 2020.

84- تشمل الأنشطة الرئيسية المقررة للغرفة خلال عام 2020، اجتماعات وورش عمل حول السلع الاستراتيجية (الكسافا، القمح، الأرز، السكر، منتجات الألبان)؛ وبرنامجاً تدريبياً حول التحول الرقمي؛ ومنتدى حول "الاستثمار في الاقتصاد الرقمي"؛ وبرنامج الغرفة الأكاديمي لدول منظمة التعاون الإسلامي؛ ومنتدى حول الحرف اليدوية التقليدية؛ ومنتدى حول ريادة الأعمال والشركات الناشئة؛ ومنتدى الاستثمار في السياحة الإسلامية ومنتدى السياحة الطبية؛ ومنتدى الاستثمار في

التعليم العالي؛ والتجارة الإلكترونية الحلال؛ ومنتدى الاستثمار في الزراعة العضوية؛ ومنتدى الاستثمار الرياضي. ومنتدى سيدات الأعمال والنساء اللائي يتبوأن مناصب تنفيذية.

85- وفي تطور ذي صلة، نظمت الغرفة الإسلامية، بالتعاون مع صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، حلقة عمل بشأن "الصلة بين تعزيز النمو الأخضر والتكنولوجيا في الغذاء والماء والطاقة لبلدان منظمة التعاون الإسلامي -: التحديات والفرص، في كراتشي، باكستان 2-4 ديسمبر 2019. وكان الهدف من ورشة العمل مناقشة القضايا المتعلقة بتطوير الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا في دول منظمة التعاون الإسلامي.

86- تم عقد اجتماع مجلس الإدارة الثلاثين والاجتماع السادس والثلاثين للجمعية العامة للغرفة الإسلامية يوم 5 /9/ 2020 افتراضيًا. وقد عيّن اجتماعا الغرفة المذكوران سعادة الشيخ عبد الله صالح كامل رئيساً جديداً للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

ب) تبادل أفضل الممارسات لفائدة القطاع الخاص

87-كان من بين النتائج الإيجابية لمنتدى سيدات الأعمال الذي نظمته الغرفة إنشاء بنك الأسرة في السودان برأسمال قدره 35 مليون دولار أمريكي. وتوفر محفظة البنك المذكور التمويل الصغير للشركات الناشئة والأسر المنتجة والنساء والشباب بشروط متوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد توسع البنك في جميع أنحاء السودان، حيث بلغ عدد فروعه 41 فرعاً تقدم خدمات للشرائح المستهدفة من المجتمع.

88- في هذا السياق، نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة بالتعاون مع الأمانة العامة "ورشة عمل حول نشر تجربة بنك الأسرة في دول الساحل الخمس" في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 19 و20 يناير 2020. وقد وفرت ورشة العمل منصة لاستعراض نقاط القوة والضعف في بنك الأسرة، بما في ذلك أساليب التمويل الأصغر، والتدخلات السياسية الضرورية وذات الصلة، إضافة إلى تبادل المعرفة والخبرة بين الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي.

89-أطلقت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، في الشهر السادس من عام 2020، منصة على الإنترنت بعنوان "محادثات القيادة للغرفة"، وهي مصممة لممثلي القطاع الخاص في بلدان منظمة التعاون الإسلامي وأصحاب المصلحة الآخرين للعمل من خلال الربط الشبكي والتواصل والمشاركة والتعلم. من الخبراء العالميين وقادة الأعمال والمهنيين. كما ستوفر محادثات الغرفة

الإسلامية للقيادة مساحة مشتركة للحوار المفتوح للقطاع الخاص في العالم الإسلامي والعالم بأسره لإنتاج معلومات سياقية حول الاتجاهات الحالية، والفرص الناشئة والتحديات. وحتى الآن، تم تنظيم جلستين من هذه المحادثات حول موضوعي: استكشاف العالم الافتراضي؛ وفرص العالم الافتراضي على التوالي.

ج. إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم

90- أحيطت الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك علمًا بأن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية سجلت علمها بالخطوات التي اتُخذت نحو إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم في إسطنبول، وذلك وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن كومسيك، حيث ستستضيفه الجمهورية التركية واتحاد غرف التجارة وتبادل السلع التركية بوصفه أحد الأجهزة المنتمية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

91-وافقت الدورة الخامسة والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة على إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي للتحكيم في إسطنبول كمؤسسة تابعة للغرفة الإسلامية وفقًا لقرارات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، وفوضت رئيس الغرفة الإسلامية بالتوقيع على جميع الوثائق وتنفيذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بإنشاء هذا المركز. وتحقيقا لهذه الغاية، تم التوقيع على اتفاقية المقر لمركز التحكيم لمنظمة التعاون الإسلامي بين وزارة التجارة في الجمهورية التركية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

92-دخلت اتفاقية إنشاء مركز التحكيم، التي وُقعت يوم 27 نوفمبر 2019 في اسطنبول بين كلٍ من حكومة الجمهورية التركية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، حيز النفاذ يوم 2020/2/4.

د. أنشطة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

93- حالياً، تمتلك المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، وهي عضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، رأس مال مصرحاً به بقيمة 4 مليارات دولار، ويشمل مساهموها 54 دولةً عضواً في منظمة التعاون الإسلامي و5 مؤسسات مالية عامة. وتتمثل مهمة المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال توفير التمويل لمشاريع القطاع الخاص وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

94-منذ إنشاء المؤسسة وإلى غاية 31 ديسمبر 2018، بلغت قيمة موافقاتها الإجمالية 6.4 مليار دولار مخصصة لتمويل أكثر من 400 مشروع. ومن حيث حجم الإنفاق، بلغ إجمالي إنفاق المؤسسة 3.2 مليار دولار. وتوزعت الموافقات التراكمية للمؤسسة بحسب القطاعات على عدد من

القطاعات. وهي القطاع المالي (57%) وقطاع الصناعة والتعدين (20%) وقطاعا العقار والرعاية الصحية وغيرهما على التوالي بنحو 23%.

95- قيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فقد توسعت عمليات المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وغطت أكثر من 50 دولةً عضواً. وتستأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 31% من إجمالي الموافقات، تليها مناطق أوروبا وآسيا الوسطى (22%)، وإفريقيا جنوب الصحراء (18%)، وآسيا والمحيط الهادئ (14%). ومثّلت حصة المشاريع الإقليمية/العالمية التي تغطي عدة بلدان نحو 15% من إجمالي الموافقات.

96- وفقاً للقرار الصادر عن الجمعية العامة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، زاد رأس المال المصرح به للمؤسسة من مليارَيْ دولار إلى 4 مليارات دولار، وارتفع رأس المال المتاح للاكتتاب من مليار دولار إلى مليارَيْ دولار. وإلى غاية اليوم، حظيت المؤسسة بدعم قوي من مساهميها لإجراء زيادة ثانية في رأس مالها العام. وبحلول نهاية عام 2018، ومن أصل 1 مليار دولار أمريكي متاح للاكتتاب، قام 36 مساهماً في المؤسسة بشراء أسهم بقيمة 828 مليون دولار أمريكي. وعلى مستوى المدفوعات، وبحلول نهاية عام 2018، حصلت المؤسسة بالفعل من مساهمين مختلفين على مدفوعات بمبلغ إجمالي يفوق 410 ملايين دولار أمريكي. تم الاكتتاب في الأسهم بقيمة 828.57 مليون دولار أمريكي من قبل 37 من المساهمين في المؤسسة. على صعيد السداد، وحتى نهاية أكتوبر 2019، تلقت المؤسسة بالفعل مدفوعات من مساهمين مختلفين بمبلغ إجمالي يزيد عن 492.49 مليون دولار أمريكي.

ثامناً: برامج التخفيف من وطأة الفقر

97- لايزال التخفيف من وطأة الفقر يمثل تحدياً كبيراً للجهود التنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تهدف مختلِف مبادرات التخفيف من وطأة الفقر التي وضعتها المنظمة إلى خلق فرص عمل من خلال تعزيز المهارات والقدرة التنافسية وريادة الأعمال. وفي هذا الإطار، سوف يسلط هذا الجزء الضوء على آخر التطورات فيما يتعلق ببرامج منظمة التعاون الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص للتنمية في إفريقيا. كما يشمل أنشطة مؤسسات المنظمة ذات الصلة في مجال التخفيف من وطأة الفقر.

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

98- جددت الكومسيك في دورتها الخامسة والثلاثين دعوتها السابقة للدول الأعضاء في المنظمة للوفاء بمختلِف تعهداتها تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية تقديم تقرير بشن النقص في بلوغ رأس مال الصندوق المستهدف.

99- يذكر أنه حتى 2020/1/1، بلغت المساهمة في رأس مال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية 2.7 مليار دولار أمريكي، تعهدت بها 49 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي (1.7 مليار دولار أمريكي) والبنك الإسلامي للتنمية (مليار دولار أمريكي). ولم تقدم التزامات جديدة في سنة 2019.

100- بلغ مجموع الاشتراكات المدفوعة 2.585 مليار دولار أمريكي، دفع منها البنك الإسلامي للتنمية 1 مليار دولار أمريكي والدول الأعضاء 1.585 مليار دولار أمريكي. ومن أصل 49 دولة عضواً في منظمة التعاون الإسلامي، أوفت 28 دولة بتعهداتها كاملة، بينما أوفت 10 دول بتعهداتها جزئياً، ولم تفِ 11 دولةً بعدُ بتعهداتها. وهناك ثماني دول أعضاء في المنظمة (أفغانستان وجيبوتي وغويانا وقيرغيزستان وليبيا وطاجكستان والصومال والإمارات العربية المتحدة) لم تتعهد بأي التزامات فيما يتعلق بصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

101- فيما يتعلق بالعمليات، واصل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية الموافقة على مشاريع في إطار برامجه الخاصة، مثل برنامج دعم التمويلات الصغرى، وبرنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج القرى المستدامة، وبرنامج إنقاذ الأم، وبرنامج الطاقة المتجددة للفقراء.

102- أقر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، منذ إنشائه في عام 2007، اعتمادات بلغت قيمتها التراكمية 1.333 مليار دولار أمريكي في شكل قروض ميسرة (1.07 مليار دولار أمريكي) ومِنح (263 مليون دولار أمريكي) لتمويل برامج ومشروعات في دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكانت قطاعات التركيز الرئيسية هي: (1) الزراعة (45%)؛ (2) التعليم (24%)؛ (3) الصحة (13%)؛ (4) التمويل (13%). وكانت البلدان الأقل نمواً في منظمة التعاون الإسلامي هي المستفيدة الرئيسية من هذه العمليات، حيث تلقت أكثر من 80% من تمويلات الصندوق.

103- وفقاً لقرارات مجلس وزراء الخارجية الواردة في هذا الشأن، قامت الأمانة العامة بتوعية الدول الأعضاء بضرورة تقديم مساهمات عينية للصندوق من خلال وقف أملاك عقارية له وأيضاً من خلال حشد مساهمات الأفراد الميسورين والمؤسسات الخيرية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على ذلك، خصصت كل من بنين وبوركينافاسو وجزر القمر وكوت ديفوار أراضيَ للصندوق في إطار برنامج الأوقاف.

104- يحتاج صندوق التضامن الإسلامي للتنمية إلى أموال لتوسيع أنشطته الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر وتحسين الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية. وبناءً على ذلك، ستواصل الأمانة العامة حث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها في الصندوق والإعلان عن تعهدات إضافية لتوفير

المبلغ الذي أقره قادة دول منظمة التعاون الإسلامي للصندوق في عام 2005 والذي تصل قيمته إلى 10 مليارات دولار أمريكي.

ب) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

105- أُطلق البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في عام 2008 برأس مال قدره 12 مليار دولار أمريكي، وهو يهدف إلى النهوض بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تراعي مصالح الفقراء. وتهدف الأولويات القطاعية في إطار هذا البرنامج إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي. ويركز البرنامج على المجالات التالية: (1) الزراعة والأمن الغذائي؛ (2) المياه والصرف الصحي؛ (3) توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها؛ (4) البنية التحتية للنقل؛ (5) التعليم؛ (6) القضاء على الأمراض المعدية الرئيسية.

106- في نوفمبر 2012، بعدما تمت مرحلة اعتماد البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا؛ وصل مستوى التزامات التمويل للبرنامج من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى 5 مليارات دولار، في حين بلغت تلك الالتزامات من الشركاء الدوليين الآخرين 7 مليارات دولار. وتم اعتماد تمويل ما مجموعه 480 مشروعاً في إطار هذا البرنامج في 22 دولة إفريقية من الدول الأعضاء في المنظمة.

107- منذ ذلك الحين، تركز الاهتمام على تعميق تنفيذ المشروعات المعتمدة لضمان تحقيق النتائج المتوقعة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المشاريع التالية قد أُنجزت بنجاح، في حين لا يزال بعضها الآخر في مرحلة التنفيذ، ومن بين هذه المشاريع:

- سد الروصيرص في السودان؛
- البنية التحتية الحضرية الأساسية لمشروع الإسكان الاجتماعي في باماكو، مالي؛
- مشروع الإسكان الاجتماعي في باماكو، مالي؛
- طريق لينغر ـ ماتام، السنغال؛
- بناء طريق داباونغ–بونيو الحدودي، بوركينا فاسو؛
- إنشاء مشروع طريق كودوغو ديدوغو، بوركينا فاسو؛
- إنشاء مشروع طريق باسار–كاتشامبا، توغو؛
- برنامج إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في وسط وشمال وغرب كوت ديفوار، إلى غير ذلك.

108- يقترب تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا من نهايته وسيتم إجراء تحليل لإنجاز المشاريع في الوقت المناسب من أجل تقييم الإنجازات التي تحققت في إطار هذا البرنامج.

(ج) دعم تنمية بلدان حوض بحيرة تشاد

109- طلبت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عُقدت في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019، من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومؤسسات التمويل الإنمائية ذات الصلة التابعة لها، بما في ذلك مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، دعم مشروع ترانس اكوا. إضافة إلى ذلك، طلب مجلس وزراء الخارجية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومن مؤسساتها ذات الصلة دعم جهود بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للنازحين والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

110- وتنفيذا لهذا القرار، حصلت الأمانة العامة من الأمانة التنفيذية للجنة حوض بحيرة تشاد على تقرير موجز عن الوضع الحالي لمشروع ترانس اكوا، بما في ذلك إمكانية إقامة الشراكات مع المنظمات الدولية المهتمة. وأرسل التقرير الموجز المذكور إلى مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بغرض تحديد مساهماتها المتوخاة ضمن استجابة منظمة التعاون الإسلامي الشاملة بشأن هذا المشروع الإقليمي.

111- وفي إطار جهود منظمة التعاون الإسلامي لدعم بلدان حوض بحيرة تشاد، سينظم مركز سيسريك ورشة عمل تدريبية حول "تدبير شؤون المياه والإدارة المتكاملة للمياه" خلال عام 2020. ويهدف هذا الحدث إلى المساهمة في جهود بلدان حوض بحيرة تشاد من أجل معالجة الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للنازحين من أفراد ومجتمعات محلية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

د) منتدى التمويل الاجتماعي الإسلامي

112- نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، بالتعاون مع البنك المركزي الإندونيسي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، منتدى منظمة التعاون الإسلامي حول التمويل الاجتماعي الإسلامي في جاكرتا، إندونيسيا في 12-13 /2019/11. وقد جاء تنظيم المنتدى عملاً بالقرار 2 / E-44 الذي اعتمدته الدورة الرابعة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية، التي عقدت في أبيدجان، كوت ديفوار في 10-11 /7/ 2017.

113- كان الهدف الرئيسي من المنتدى استكشاف طرق ووسائل تعزيز تنمية التمويل الاجتماعي الإسلامي مثل الزكاة والوقف باعتبارها أداة فعالة لتعبئة الأموال لمعالجة مشكلة الإقصاء المالي التي يواجهها السكان الفقراء في الدول الأعضاء في المنظمة. وكان الهدف الآخر هو تعزيز الحوار حول السياسات داخل المنظمة بشأن استخدام أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي للتخفيف من وطأة الفقر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

114- حضر حلقة العمل وشارك فيها خبراء في التمويل الاجتماعي الإسلامي وممثلون عن الإدارات ذات الصلة من عدد من الدول الأعضاء في المنظمة وكذلك مؤسسات المنظمة. وركز المنتدى في المقام الأول على العروض التقديمية لمختلف أنواع التمويل الاجتماعي الإسلامي والتجارب الوطنية من دول أعضاء مختارة في المنظمة.

115- كما سلط المنتدى الضوء على الحاجة لاستكشاف مجالات التمويل الاجتماعي الإسلامي لسد الثغرات في تمويل التنمية في الدول الأعضاء في المنظمة. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم المنتدى مجموعة من التوصيات ابتغاء تنمية قطاع التمويل الاجتماعي الإسلامي.

تاسعاً: سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي

116- مع الأخذ في الحسبان أهمية البنية التحتية الملائمة والفعالة لتسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية وتحقيق التكامل الإقليمي، طلب مجلس وزراء الخارجية في دورته السادسة والأربعين من الدول الأعضاء، التي لم تقدم بعد تعليقاتها على مشروع سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي أن تبادر إلى ذلك. وقرر كذلك عقد اجتماع لمجموعة الخبراء الحكوميين لمنظمة التعاون الإسلامي لاقتراح المشروع المذكور. كما كرر طلبه إلى البنك الإسلامي للتنمية بإجراء تقييم لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال تطوير البنية التحتية.

117- نظراً لضرورة تنفيذ القرار المذكور أعلاه في الوقت المناسب، فقد طلبت الأمانة العامة بالفعل من البنك الإسلامي للتنمية اتخاذ التدابير من أجل إجراء تقييم لاحتياجات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنية التحتية. وسيكون هذا التقييم بمثابة وثيقة معلومات أساسية لاجتماع فريق الخبراء الحكوميين في منظمة التعاون الإسلامي الذي يهدف الى وضع مقترح بشأن مشروع سياسات منظمة التعاون الإسلامي في مجال تطوير البنى التحتية وتحقيق التكامل الإقليمي. وبعد الانتهاء من تقييم احتياجات الدول الأعضاء في مجال تطوير البنية التحتية، ستتخذ الأمانة العامة الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع فريق الخبراء الحكوميين في منظمة التعاون الإسلامي.

عاشراً: المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة

118- تظل المساعدة الإنمائية أداة أساسية لتحقيق النمو والتخفيف من وطأة الفقر في الدول الإسلامية المحتاجة. وتحقيقًا لهذه الغاية، واصلت بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي حباها الله بالثروات مساهمتها في تمويل مختلِف المشاريع الإنمائية في الدول الأعضاء في المنظمة والبلدان النامية الأخرى المحتاجة، وذلك تفعيلاً لمبادئ الشراكة وتبادل المساعدات والتضامن. وفي هذا الإطار، يلخص هذا الجزء من التقرير المساعدة التي قدمتها بعض الدول الأعضاء في المنظمة إلى دول أعضاء أخرى في المنظمة وكذلك دول غير أعضاء في المنظمة في السنوات الأخيرة.

(أ) المساعدات الاقتصادية والفنية المقدمة من المملكة العربية السعودية

119- استمرت حكومة المملكة العربية السعودية في تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والدول غير الأعضاء في المنظمة التي تواجه تحديات تنموية. وعلى وجه التحديد، خلال 2018-2019 صدرت موافقة ملكية بتخصيص مبلغ 7.5 مليون ريال سعودي، أي مليوني دولار أمريكي، لدعم معهد الدراسات الإسلامية بجامعة الفلبين لإصلاح المعهد وتوفير أثاث ومعدات مكتبية وغيرها من الاحتياجات. هذا بالإضافة إلى مبلغ 471.000 دولار أمريكي وتكلفة شحن 60 طنًا من التمور إلى حكومة الفلبين، ومبلغ 18.750.000 ريال سعودي أي 5 مليون دولار أمريكي لدعم الضحايا في جمهورية الفلبين. علاوة على ذلك، في عام 2019، تم شحن 60 طنًا من التمور إلى حكومة الفلبين بتكلفة 489 ألف ريال سعودي.

120- في عام 2018، تم دعم موازنة السلطة الفلسطينية للأشهر من أبريل إلى أكتوبر بمبلغ 525 مليون ريال أي 140 مليون دولار أمريكي، بمعدل 20 مليون دولار شهريًا. وتم التعهد بمبلغ 187.5 مليون ريال سعودي (50 مليون دولار أمريكي) لدعم الأونروا في قمة القدس التي عقدت في المملكة العربية السعودية. وهو يشمل القسطين الأول والثاني من مساهمة المملكة في صندوق الأقصى للقدس. وفي عام 2019، تم دعم السلطة الفلسطينية لشهري نوفمبر وديسمبر من عام 2018 والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019، بمبلغ 375 مليون ريال سعودي (100 مليون دولار أمريكي)، بمعدل شهري 20 مليون دولار أمريكي، ومبلغ 30.8 مليون دولار أمريكي لدعم السلطة الفلسطينية للأشهر أبريل -يوليو من عام 2019، بمعدل شهري قدره 7.7 مليون دولار أمريكي.

121- ترأست المملكة العربية السعودية، ممثلة بمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، مؤتمر المانحين الروهينجا، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة بجنيف عام 2017، وتعهدت بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لمساعدة اللاجئين الروهينجا.

(ب) المساعدة الإنمائية المقدمة من الإمارات العربية المتحدة

122- تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في مجال تمويل التنمية في بلدان أخرى. فخلال الفترة 2016-2019، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة 20.2 مليار دولار أمريكي مساعدات تنموية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في أوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا. وقد خصصت الإمارات مساعداتها التنموية على المشاريع التنموية والمساعدات الإنسانية والخيرية.

123- شملت القطاعات التي وجهت إليها الإمارات العربية المتحدة مساعدتها في البلدان الأفريقية التعليم والتدريب وإمدادات المياه والقطاع الصحي والأمن الغذائي والبنية التحتية الأساسية والمساعدة الإنسانية والإغاثة. وشملت المساعدة التي قدمتها الإمارات إلى الدول الآسيوية دعم الموازنات الوطنية وبناء محطات توليد الكهرباء والتعليم والتدريب والبناء وتطوير المدن وسياسات التنظيم التجاري ودعم المؤسسات الدينية وخدمات الرعاية الاجتماعية.

124- شملت المساعدة التي قدمتها الإمارات إلى بلدان الشرق الأوسط البنية التحتية للنقل البري، وخدمات الرعاية الاجتماعية، وتطوير الأراضي الزراعية. كما ساعدت في عملية إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب في الصومال وسوريا وأفغانستان والعراق ومالي وغيرها. وقدمت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك الدعم إلى عدد من البلدان في أمريكا الجنوبية، مثل سورينام وغويانا، في مجالات التعليم وإمدادات المياه وتطوير الطرق وتوفير السلع الغذائية الأساسية ودعم ميزانياتها الوطنية.

(ج) المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من تركيا

125- تضطلع تركيا بأنشطة لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك في البلدان ذات الأغلبية المسلمة مثل جمهورية شمال قبرص التركية (مراقب)، والبوسنة والهرسك (مراقب)، وكوسوفو، وفي البلدان التي بها أقلية مسلمة مثل ميانمار وجنوب السودان وجورجيا. ومنغوليا وإثيوبيا وجنوب إفريقيا.

126- تعد فلسطين والصومال وليبيا وبنغلاديش والنيجر وقيرغيزستان والسودان وأفغانستان والعراق وغينيا وألبانيا وباكستان وطاجيكستان وغامبيا من بين البلدان الشريكة الأولى لمنظمة التعاون الإسلامي في التعاون الإنمائي لتركيا. ومع ذلك، فإن التعاون الإنمائي الشامل لتركيا يشمل غالبية الدول الأعضاء في المنظمة.

127- تدعم تركيا الجهود التي تبذلها الأقليات المسلمة في ميانمار ومقدونيا والفلبين وجنوب إفريقيا وفي بعض البلدان الأخرى للحفاظ على هوياتها الثقافية والدينية، ولتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتقدم المساعدة لتلبية احتياجاتها الإنسانية العاجلة. وتؤدي مساعدة تركيا لأقلية الروهينجا المسلمة دورًا مهمًا في الحد من آثار الأزمة الإنسانية التي تواجههم.

128- تقدم تركيا المساعدة بشكل فعال لتلبية الاحتياجات الأساسية للمتضررين من الأزمات الإنسانية. ويعد ترميم الآثار وإنشاء مراكز ثقافية وشبابية وكذلك البنية التحتية ودعم التعليم بهدف التنمية المستدامة أيضًا من بين أولويات برنامج المساعدة التركي.

129- خلال عام 2018، قدمت تركيا مساعدات إنمائية رسمية بمبلغ إجمالي قدره 105.485.710 دولارًا أمريكيًا لدول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ولا يشمل هذا المبلغ المساعدات المقدمة للدول الأعضاء غير المؤهلة للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

(د). برنامج التأهب والاستجابة الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة جائحة فيروس كورونا المستجد

130- في 4 /4/ 2020، أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامجًا استراتيجيًا للتأهب والاستجابة بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي. ويهدف البرنامج إلى دعم جهود الدول الأعضاء للحماية من جائحة فيروس كورونا المستجد والحد من تأثيره وتعزيز التعافي منه. ويتبِع البرنامج نهجًا شاملاً على المدى القصير والمتوسط والطويل كما يسعى إلى وضع الدول الأعضاء على مسار الانتعاش الاقتصادي مرة أخرى من خلال استعادة سبل العيش وبناء القدرة على الصمود واستئناف النشاط الاقتصادي.

131- فيما يلي مساهمات أعضاء وشركاء مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في البرنامج:

1. البنك الإسلامي للتنمية: 1.52 مليار دولار
2. صندوق التضامن الإسلامي للتنمية 50 مليون دولار أمريكي
3. المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة 300 مليون دولار أمريكي
4. المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص 250 مليون دولار أمريكي
5. المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 150 مليون دولار أمريكي
6. برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز للعمل الخيري: 8.5 مليون دولار أمريكي
7. صندوق تحويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار مليون دولار أمريكي

حادي عشر: خاتمة

132- للتمويل الإسلامي قدرات قوية في تعزيز تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. كما تمتلك أدوات إعادة التوزيع الإسلامية مثل الزكاة والأوقاف إمكانات كبيرة لدعم المشاريع الاجتماعية صغيرة الحجم. وفي هذا الصدد، سيعطي تنفيذ توصيات منتدى التمويل الاجتماعي الإسلامي، الذي عقد في جاكرتا، جمهورية إندونيسيا في نوفمبر 2019، دفعة أخرى لتطوير آلية التمويل الاجتماعي الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

133- من شأن المؤتمرات الإسلامية الوزارية المقبلة حول الزراعة والأمن الغذائي، والسياحة، والعمل، والنقل، تعزيز التعاون الإسلامي البيني في هذه القطاعات الهامة. وإن نتائج هذه المؤتمرات ذات أهمية بالغة لتوطيد التعاون فيما بين دول المنظمة في قطاعات حيوية مثل تطوير السياحة، والنهوض بالعمالة المنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وتطوير الزراعة المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي، في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، من بين أمور أخرى.

134- علاوة على ذلك، فإن مواصلة الأنشطة المتعلقة بالتجارة والاستثمارات في إطار منظمة التعاون الإسلامي وتوسيعها يظل أداة فعالة لزيادة التجارة الإسلامية البينية وتسهيل اندماج الدول الأعضاء في المنظمة في الاقتصاد العالمي. وعلى المنوال نفسه، تسهم المساعدات الإنمائية التي تقدمها دول المنظمة الميسورة للدول المحتاجة الأعضاء في المنظمة في نمو اقتصادات هذه الدول، مما يجعل هذه المساعدات عنصراً مهماً في تحقيق التعاون والتضامن بين دول المنظمة. وفي هذا

الصدد، فإن عقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي للاستثمار في إفريقيا سوف يسلط الضوء على الإمكانات الاستثمارية لإفريقيا وسيجذب الاستثمارات إلى المنطقة.

135- لذلك من المهم أن تستفيد الدول الأعضاء على نحو ملائم من إطار التعاون الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، وأن تنضم دونما تأخير إلى العديد من صكوكه المتعددة الأطراف، وأن تنخرط في أنشطته المختلفة الرامية إلى تعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية المستدامة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وشعوبها. ومع ذلك، فإن التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي أصبح مطلوبًا أكثر من أي وقت مضى ليس فقط لإبطاء واستئصال انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد ولكن أيضًا لوضع سياسات وتدابير فعالة للتخفيف من آثاره اللاحقة.

136- علاوة على ذلك، فإن إنشاء آلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية المنازعات في مجال الاستثمار بموجب المادة 17 من اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات أن يشجع أيضاً الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتبادل التجاري في الدول الأعضاء في المنظمة.

***

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

إدارة الشؤون الاقتصادية

2020/9/15

قائمة الدول الأعضاء التي وقعت / صدّقت
على مختلف الاتفاقيات والأنظمة الأساسية التي تحكم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

الدول الأعضاء	الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري أقرت بموجب القرار رقم 8/1- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية طرابلس – ليبيا 16-1977/5/22		اتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار أقرت بموجب القرار رقم 12/7- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية بغداد – العراق 1-1981/6/5		الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية أقرت بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة كومسيك السادسة إسطنبول- تركيا 7-1990/10/10		بروتوكول النظام التفضيلي للتعرفة الجمركية أقر بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة كومسيك الحادية والعشرين إسطنبول – تركيا 22-2005/11/25		قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجاري أقرت بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة كومسيك الثالثة والعشرين إسطنبول – تركيا 14-2007/11/17		النظام الأساسي لمجلس الطيران المدني الإسلامي أقر بموجب القرار رقم 13/16- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية نيامي – النيجر 22-1982/8/26		النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية أقر بموجب القرار رقم 15/17- اق الصادر عن المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية صنعاء – اليمن 18-1984/12/22		النظام الأساسي لمعهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس أقر بموجب القرار رقم (1) الصادر عن دورة كومسيك الرابعة عشرة إسطنبول – تركيا 1-1998/11/4		النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي أقر بموجب القرار رقم 40/3- اق الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية كوناكري – غينيا 9-2013/12/11		النظام الأساسي لمركز العمل التابع لمنظمة التعاون الإسلامي أقر بموجب القرار رقم 43/2- أق الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية طشقند/أوزبكستان 18-2016/10/19	
	1		2		3		4		5		6		7		8		9		10	
	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق	توقيع	تصديق
أفغانستان	2010/10/08	2018/02/04	2010/10/8	–	–	–	–	–	–	–	2018/02/04	–	–	–	–	2012/11/7	2013/12/10	2016/07/20		
ألبانيا	–	–	1996/11/16	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
الجزائر	1980/05/20	2007/03/19	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2007/12/01	–	2007/10/23	–	–		
أذربيجان	2006/06/20	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2006/06/20	–	2006/06/20	2016/12/16	–	–	2017/11/23	2018/10/01
البحرين	1980/05/21	80/08/30	–	–	2005/11/25	2009/06/01	2009/06/29	–	2013/09/12	2014/06/05	–	–	–	–	–	–	2016/04/28	–		
بنجلاديش	1977/12/05	1978/04/18	1997/11/04	–	1997/11/04	2004/01/17	2006/11/24	2009/11/02	2011/02/15	2011/06/23	1983/09/10	2001/12/05	–	1988/04/16	–	–	2016/04/28	2017/07/04		
بنين	2012/08/13	–	2012/08/13	–	2012/08/14	–	2012/08/14	–	2012/08/14	–	2012/08/14	–	2012/08/14	–	2012/08/14	2013/11/22	2015/02/11	–	2019/06/27	
بروناي دار السلام	2015/05/20	2/11/2017	–	–	2015/05/20	2017/11/02	–	–	–	–	–	–	–	–	2001/10/21	2013/4/15	2013/12/10	2016/01/26		
بوركينا فاسو	1985/12/23	–	–	92/05/19	1993/09/14	–	2009/06/10	–	2009/06/10	–	2001/10/21	–	–	–	2000/07/07	–	2016/04/28	–		
الكاميرون	1978/01/23	83/07/11	1994/10/25	1995/09/26	1994/10/24	1995/09/26	2006/11/24	2015/04/20	2007/11/17	–	–	–	–	–	2012/06/30	–	2013/12/10	–		
جزر القمر	1978/04/28	81/01/16	30/6/2012	–	2010/10/07	–	2010/10/7	–	2010/10/07	–	2012/06/30	–	2012/06/30	–	2016/04/12	2017/11/25	2016/04/12	–		
كوت ديفوار	2009/11/07	–	2009/11/07	–	2009/11/07	–	2012/09/17	–	2012/09/17	–	–	–	2016/04/12	–	2010/05/18	2016/12/16	2013/12/10	–		
جيبوتي	1979/04/21	–	82/08/25	–	2012/01/25	2012/12/02	2012/01/25	–	2012/01/25	–	18/5/2010	–	2010/05/18	2012/12/02	2010/05/18	2016/12/16	2013/12/10	–		
مصر	1977/11/08	78/06/06	–	87/12/16	96/11/15	99/12/31	05/11/24	–	–	–	–	–	1987/06/11	1988/05/07	–	2012/11/7	2016/02/26	2018		
الغابون	1978/01/23	2008/01/21	–	2008/01/21	–	2008/01/21	–	–	–	–	–	–	–	–	2012/04/20	2012/5/5	–	–		
غامبيا	1980/05/21	2009/08/11	93/09/04	2009/08/11	1993/09/05	2009/08/11	–	2013/1/31	–	2013/1/31	1995/11/08	2012/10/29	1995/11/08	2011/04/27	2006/11/24	2012/08/30	2013/12/10	2016/11/27		
غينيا	1977/12/26	81/02/10	1995/11/08	2003/06/20	1995/11/08	2003/06/20	2007/11/17	–	2007/09/12	.	1995/11/08	2003/06/20	1995/11/08	2003/06/20	–	2012/8/2	2013/12/10	–		
غينيا بيساو	2009/11/08	–	2009/11/08	–	2009/11/08	–	2009/11/08	–	2009/11/08	–	2009/11/08	–	2009/11/08	–	2009/11/08	–	2013/12/10	–		
غويانا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
إندونيسيا	1979/04/30	80/01/08	83/05/01	83/12/03	92/02/04	2011/07/14	2011/09/06	–	2011/09/06	–	–	–	–	–	–	2019/11/5	–	–		
إيران	1995/11/08	95/11/07	95/11/08	94/09/15	95/11/08	1993/05/12	2009/04/27	2010/12/22	–	2012/11/11	1995/11/08	–	1993/09/04	1993/10/06	–	2012/5/5	2013/12/10	–		
العراق	1978/07/02	1978	–	2015/07/09	01/10/24	2011/12/15	–	–	–	–	–	2002/10/27	2001/11/21	2014/02/09	–	2016/02/09	–	–		
الأردن	1977/12/29	79/05/10	98/11/04	99/02/25	93/02/01	1998/12/21	2005/11/24	2007/02/13	2007/09/12	2007/10/09	1994/10/26	–	1988/03/12	1989/04/08	2005/11/24	2007/02/13	–	–		
كازاخستان	2015/11/25	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2018/11/4	2013/12/10	2014/11/21		
الكويت	1977/12/05	80/05/10	81/11/18	83/04/12	04/11/26	2013/04/17	2011/10/20	2014/12/29	2011/10/20	2014/12/29	–	–	–	–	–	2019/11/5	2016/05/15	2016/05/15		
قرغيزيا	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2015/5/3	–	–		
لبنان	1996/11/15	03/11/26	96/11/15	05/03/06	96/11/15	2003/07/11	–	–	–	–	–	–	–	2008/11/18	–	2012/11/7	–	–		
ليبيا	1977/12/05	78/04/15	94/10/25	96/02/13	92/02/05	1992/11/02	–	–	–	–	–	–	–	1989/01/04	–	2008/12/15	2014/04/15	–		
ماليزيا	1978/05/18	81/01/14	87/09/30	–	04/06/30	2004/08/23	06/03/27	2006/05/20	2007/11/17	2008/10/14	–	–	–	–	–	2014/11/19	–	–		
المالديف	1977/12/17	–	–	–	–	2006/04/11	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
مالي	1978/04/27	1981/08/08	–	82/05/24	–	–	–	–	–	–	2011/10/20	–	–	–	2005/05/03	–	2013/12/10	2020/4/16		

موريتانيا	1977/11/08	1979/05/09	2012/11/06	2016/07/20	2012/11/6	–	2012/11/6	–	2016/07/20	2012/11/6	–	2016/07/20	2012/11/6	–	2012/11/6	2016/07/20	2013/12/10	2019/03/02		
موزمبيق	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2016/04/28	–		
المغرب	1978/01/23	1979/04/16	1981/11/02	1990/05/07	93/09/29	06/07/25	2008/10/24	2013/03/07	08/10/24	2013/06/07	00/10/26	06/07/25	1985/12/30	–	2006/07/31	–	–	–		
النيجر	1978/05/18	1978/08/07	2012/09/10	–	2012/09/10	–	2012/09/10	–	2012/09/10	–	1984/12/08	–	–	2010/09/10	2010/09/10	2013/12/10	2015/12/12			
نيجيريا	1998/11/04	–	1998/11/04	–	1998/11/04	–	2009/11/09	–	2009/11/09	–	1998/11/04	–	1998/11/04	–	2009/11/09	2019/08/29	–			
سلطنة عمان	1980/04/15	81/04/28	94/10/25	94/12/10	07/05/06	07/07/08	08/10/24	2009/01/20	08/10/24	2009/01/20	–	–	–	–	–	–	–			
باكستان	1978/01/14	1978	81/12/20	82/07/10	94/10/25	93/10/11	07/02/17	07/11/20	08/09/03	13/04/2012	–	1989	–	86/04/30	2010/7/16	2019/04/15	2020/07/13			
فلسطين	1978/04/28	80/03/18	82/03/15	82/03/15	92/09/10	2011/07/12	2010/12/27	20/12/2011	2010/12/27	20/12/2011	83/05/22	2013/04/16	87/01/03	86/11/11	1999/11/07	2014/8/19	2013/12/10	2016/03/08		
قطر	1978/09/24	80/09/09	2000/10/26	2002/11/05	2004/11/26	2007/03/11	2008/10/23	09/10/27	09/11/07	09/09/02	01/10/21	2002/11/05	–	–	2017/11/25	2016/04/28	2017/12/26			
المملكة العربية السعودية	1978/01/14	79/06/27	85/06/23	84/09/17	92/09/10	07/01/01	08/06/02	08/06/09	09/11/09	11/08/2010	–	2004/04/11	–	–	2013/4/15	2016/03/15	2018/09/30	2018/11/11		
السنغال	1977/12/25	79/02/28	87/06/17	94/06/30	91/09/09	94/06/30	–	–	–	–	87/06/17	89/02/04	87/06/17	89/02/04	2012/5/5	2017/07/11	–			
سيراليون	2007/11/17	–	2007/11/17	–	2007/11/17	–	09/11/09	–	09/11/09	–	2007/11/17	–	2007/11/17	–	2007/11/17	2013/12/10	–			
الصومال	1978/12/24	–	1983/12/19	84/11/25	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/08	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	09/11/09	2010/05/13	2010/5/13	2013/12/10	–			
السودان	1978/01/14	–	1981/12/20	02/05/30	92/05/13	–	2013/03/18	–	2013/03/18	–	–	06/08/26	93/09/04	2006/08/26	2003/01/28	2013/12/10	–	2019/03/02		
سورينام	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2013/11/22	2013/12/10	–			
سوريا	1978/06/04	80/07/15	01/10/21	2010/01/04	04/11/26	05/11/27	06/05/23	2008/07/30	08/10/24	2010/04/15	–	2002/04/02	–	–	1999/11/07	–	–			
طاجيكستان	1997/11/04	–	1997/11/04	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2016/04/28	–			
تشاد	1978/04/27	–	–	–	92/01/14	–	–	–	–	–	2013/02/06		–	–	–	–	–			
توغو	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–		
تونس	1979/01/27	80/4/13	82/6/10	83/11/11	93/1/21	2000/7/31	2005/11/25	–	2007/9/12	–	1983/01/06	1983/11/11	1995/11/8	2000/02/14	2001/9/18	2006/3/27	–	–	–	
تركيا	1977/12/29	1982/7/02	1987/07/16	1991/02/09	1991/09/23	1991/11/28	2005/11/24	2008/05/02	2007/9/12	2009/11/2	–	–	–	–	1999/11/07	2010/7/15	2013/12/10	2019/10/22	2017/07/11	
تركمنستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	
الإمارات العربية المتحدة	1977/12/29	1979	1989/02/12	1989/01/14	2004/11/26	2005/08/15	2006/11/24	2008/10/12	2007/09/12	2008/10/12	1989/05/30	1989/03/21	1989/05/30	1989/03/21	2006/11/24	2009/04/05	2015/01/12	2017/10/25		
أوغندا	1978/08/08	01/11/14	1987/11/26	1987/02/10	1993/09/05	2001/11/14	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2013/11/22	2013/12/10	–		
أوزبكستان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	2018/11/4	–	–	–	
اليمن	1977/12/29	–	1982/6/12	–	–	–	–	–	–	–	1994/10/25	2008/3/26	1994/10/25	–	2006/11/14	–	–	–	–	
المجموع	**49**	**32**	**38**	**29**	**40**	**31**	**31**	**18**	**30**	**18**	**25**	**17**	**24**	**19**	**23**	**39**	**34**	**15**	**6**	**1**

2020 /9/1